الأمم المتحدة E/2019/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 May 2019
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ – ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ٢٠١٨–٢٠١٩

موجز

يتضمن هذا التقرير الملامح الرئيسية للعمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الفترة ٢٠١٨–٢٠١٩. وتساعد اللجنة البلدان في التصدي لبعض التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة في ما يتعلق بالتنمية المستدامة من خلال منظور متكامل ومتعدد القطاعات. وقد ساعد اعتماد اللجنة نهج الصلات المترابطة في عملها على النظر في الروابط المتداخلة بين أهداف التنمية المستدامة لتعزيز تأثيرها. وتتطلب الإدارة السليمة للموارد الطبيعية منظورًا يتعدى الحدود الوطنية، تدعمه أطر معيارية مناسبة ومبادئ توجيهية متعلقة بالسياسات. ويكتسي الترابط الاقتصادي، من خلال روابط النقل الموثوق بها والتجارة الحرة التدفق، أهمية بالغة من أجل ازدهار منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتساعد اللجنة الدول الأعضاء في تسخير إمكانات التجارة، وتشجيع الابتكار، وزيادة التمويل من أجل تحقيق الأهداف، وتحسين توافر بيانات عالية الجودة، وهو أمرٌ بالغ الأهمية لاتخاذ القرارات ورصد التقدم المحرز. ويطرح التحضر تحديات متعددة، ويتطلب إيجاد حلول للعديد من مشكلات التنمية المستدامة المعقدة اتخاذ الإجراءات المناسبة وتنفيذها على مستوى المدن. وتوفر اللجنة أدوات عملية لمعالجة المشكلات بطريقة متكاملة، بما في ذلك من خلال عملها على إنشاء رابطة من المدن المستدامة والذكية التي تلائم جميع السكان على اختلاف أعمارهم. وتستفيد اللجنة استفادة كبيرة من جهودها المثمرة في اجتذاب العديد من الشركاء وستستمر في التواصل مع مختلف الفئات المستهدفة لتوفير أساس متين لعملها، وتيسير نشره وتشجيع العمل الجماعي لدعم خطة عام ٢٠٣٠.

100619 060619 19-07922 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال الأنشطة المعيارية المتوائمة بشكل وثيق في مجال إسداء المشورة بخصوص السياسة العامة وفي مجال بناء القدرات. وقد اعتمد نهج الصلات المترابطة الجديد بهدف تعزيز التأثير من خلال تيسير العمل الشامل لعدة قطاعات، بما يعكس الطابع المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ على نحو أفضل.

٢ – وتتصدى أنشطة اللجنة لمشاكل التنمية المستدامة الرئيسية في المنطقة بطريقة استشرافية تأخذ بعين الاعتبار آثار الاتجاهات الحالية ودور الابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣ – وتتعاون اللجنة مع شركاء متعددين في ما يضطلعون به من أنشطة وتتواصل في الوقت نفسه مع فئات مستهدفة جديدة سيكون لها دور مهم في الدفع قدماً بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن خلال زيادة الاستفادة من نقاط القوة التي تتميز بها، عن طريق تعزيز التنسيق والشراكات بين القطاعات، ستظل اللجنة إحدى الجهات الرئيسية المساهمة في جهود التنمية المستدامة في المنطقة وخارجها.

ثانيا – النهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة

٤ – سيتطلب الوفاء بوعود خطة عام ٢٠٣٠ إحداث تحولات جذرية في إدارة الموارد والتنقل والنظم الحضرية. ومن الضروري إيجاد حلول متكاملة شاملة لعدة قطاعات من أجل إزالة الكربون من نظم الطاقة والنقل وتقليل الانبعاثات الضارة الأخرى؛ وإصلاح النظم الإيكولوجية والخدمات التي توفرها هذه النظم؛ وفك الارتباط بين استخدام الموارد والأداء الاقتصادي العام؛ وتعزيز الدينامية الاقتصادية في سياق المجتمعات التي يشيخ سكانها.

٥ – وتساعد اللجنة البلدان في التصدي لبعض التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة في ما يتعلق بالتنمية المستدامة من خلال تبني منظور متكامل ومتعدد القطاعات. وتساعد اللجنة في تسريع وتيرة تنفيذ البلدان لخطة عام ٢٠٣٠ من خلال الاستفادة مما تُرسيه من قواعد ومعايير وما تبرمه من اتفاقيات، ومن خلال تقديم المساعدة في مجال السياسات وبناء القدرات.

٦ – وقد اعتمدت اللجنة نهجاً جديداً في عملها من أجل تحسين استغلال الفرص المواتية لاتخاذ إجراءات أكثر فعالية تنتج عن الطابع المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ والروابط وأوجه التكامل القائمة بين مختلف الأهداف والغايات. وتم تحديد أربعة مجالات مترابطة تعكس تحديات كبيرة تواجه المنطقة وستكون محور التعاون بين القطاعات على نطاق البرامج الفرعية للجنة، وهي: الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ والمدن المستدامة والذكية التي تلائم جميع الأعمار؛ واستدامة القدرة على التنقل، والترابط الذكي؛ وقياس الأهداف ورصدها.

٧ – ويتيسر إحراز تقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بفضل وجود فضاءات لإجراء مناقشات حول السياسات العامة كحافز للعمل. ويعقد هذه المناقشات العدد الكبير من الأفرقة الحكومية الدولية التي تدعم أعمال اللجنة في مختلف القطاعات. وقد برز المنتدى الإقليمي السنوي للتنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الذي يُنظَّم بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة الإقليمية، باعتباره أهم

محفل للتنمية المستدامة في المنطقة، حيث يدمج المنظورات المتعددة القطاعات وآراء مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني ومجتمع الأعمال والأوساط الأكاديمية. ووفقًا للتوجه المتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٩، شارك جميع المنسقين المقيمين في مناقشات حول السياسات العامة، مما سهل الربط بين المناقشات والواقع التشغيلي. وعكست الموضوعات التي تم النظر فيها الأهداف التي كانت قيد الاستعراض المعمّق خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، مما أوجد سياقاً إقليمياً للمناقشة التي ستعقد على المستوى العالمي.

٨ - ويلزم اتخاذ إجراء جماعي عاجل، استناداً إلى الأطر المعيارية المتفق عليها دولياً، للتصدي لتغير المناخ. وتتطلب الإدارة السليمة للموارد الطبيعية منظوراً يتعدى الحدود الوطنية. والمياه هي القناة الرئيسية التي ستنعكس من خلالها آثار تغير المناخ. ويعد التعاون في مجال المياه أمرًا ضروريًا لإدارة المياه بطريقة توفّق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة وتحول دون نشوب النزاعات. ويشهد التعاون في مجال المياه العابرة للحدود زخماً متزايداً في جميع أنحاء العالم. وتسهل اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لعام ١٩٩٢ التعاون الدولي لتقديم حلول مشتركة لمواجهة هذه التحديات. وأصبحت الاتفاقية ذات طابع عالمي الآن، وانضمت إليها تشاد والسنغال في عام ٢٠١٨. وفي آخر اجتماع للأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في أستانا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أعلن أكثر من ١٥ بلداً خارج منطقة بلدان أوروبا عن رغبتها في الانضمام إلى الاتفاقية.

٩ - وهناك وعي متزايد بأن النجاح في التصدي للتحديات البيئية له أيضاً آثار إيجابية على عدد من مؤشرات التنمية المستدامة الأخرى. فالهواء النظيف هو منفعة عامة إقليمية تتطلب عملاً جماعياً تتحدد نتائجه من خلال التفاعل بين التدابير المحلية والوطنية والدولية. ويعد النقل بعيد المدى للتلوث الناجم عن الجسيمات الدقيقة أيضاً مصدر قلق هام، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إدارة متعددة المستويات لنوعية الهواء. ويمكن أن تساهم الجهود المبذولة للحد من التلوث في إزالة الكربون، وذلك بطرق من بينها خفض استخدام الوقود الأحفوري. والكربون الأسود أحد الملوثات الرئيسية وله تأثير مباشر على تغير المناخ.

١٠ - إن الخسائر التي يلحقها التلوث بحياة الإنسان وصحته هي عامل هام ورئيسي في المبادرات الرامية إلى تحسين نوعية الهواء. وتقوم اللجنة بدور رئيسي في الدفع قدماً بالعمل من أجل تحسين نقاء الهواء في منطقة البلدان الأوروبية. وبفضل التدابير المتخذة بموجب اتفاقية تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود لخفض الانبعاثات الضارة، بما في ذلك الجسيمات، تشير التقديرات إلى أن متوسط العمر المتوقع في أوروبا زاد بمقدار ١٢ شهرًا عما كان يمكن أن يكون عليه لولا هذه التدابير. وخلال المؤتمر العالمي الأول بشأن تلوث الهواء والصحة الذي عقدته منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٨، شاركت اللجنة بخبرتها التي امتدت ٤٠ عامًا في ما يتعلق بالاتفاقية.

١١ - ويشكِّل الوصول إلى المعلومات ومشاركة الجمهور في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في ما يتعلق بالمسائل البيئية عوامل بالغة الأهمية تساهم في حماية البيئة وتجنب الأنشطة التي تضر بصحة البشر. ووافق عام ٢٠١٨ الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس). فهذه الاتفاقية هي أداة فعالة لإشاعة الديمقراطية البيئية في جميع أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وقد تجاوز الاهتمام بها حدود المنطقة. ووفرت اللجنة خلال السنوات الماضية الدعم للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مواصلة المفاوضات بشأن وضع صك

لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يشبه الاتفاقية، مما أسفر عن النجاح في اعتماد الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاثو) في آذار/مارس ٢٠١٨.

١٢ - وتفيد سجلات إطلاق الملوثات ونقلها في تعزيز الشفافية التي تشتد الحاجة إليها في المسائل البيئية وتفيد أيضاً في دعم اتخاذ قرارات مستنيرة ومساعدة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ بموجب مختلف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. وخلال اجتماع المائدة المستديرة العالمي الثالث بشأن سجلات إطلاق الملوثات ونقلها، الذي عقد في جنيف في يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تم الاعتراف بأهمية بروتوكول اللجنة بشأن سجلات إطلاق الملوثات ونقلها، وجرى استخدامه كنموذج أولي لاستحداث سجلات لإطلاق الملوثات ونقلها في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها.

١٣ - وثمة اتجاه في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا نحو زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، وهو ما يساهم في الحد من الضغوط البيئية. ولكن على الرغم من التقدم المحرز، وفقًا للقياسات النسبية التي تقيس حجم استهلاك المواد المحلية حسب عدد السكان أو الناتج، ما زالت البصمة البيئية الكلية للمواد مرتفعة إذا ما قدرت بالقيمة المطلقة. وثمة حاجة لإدارة الموارد بشكل أفضل، وتعزيز اقتصاد التدوير، مما يؤدي إلى تقليل الهدر وتشجيع إعادة الاستخدام، ومن الضروري توجيه دفة التحول باتجاه الموارد ذات البصمة البيئية الأقل. وتمثل هذه الجهود تحدياً كبيراً للمنطقة. وهو تحد ينطوي على آثار عالمية أيضًا، بالنظر إلى الحصة الإجمالية لبلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا من الاستهلاك العالمي للموارد وانبعاثات الكربون.

١٤ - وتساهم اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تحسين إدارة الموارد وإزالة الكربون من خلال أنشطة متعددة، بيد أن عملها المعياري الأساسي هو الأكثر أهمية والأبعد مدى. ويشكِّل تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد نظام إدارة شاملا لجميع موارد الطاقة والمواد الخام ويدمج الجوانب الاجتماعية والبيئية في معايير الجدوى الاقتصادية والتقنية. ويحظى إطار العمل بقبول متزايد بوصفه معياراً عالمياً يمكن أن يساعد على ضمان الإدارة السليمة لجميع الموارد بطرق شتى من بينها تسهيل الابتكار.

١٥ - وأطلقت اللجنة في عام ٢٠١٨ عدة مبادرات على مستوى القارة لنشر تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد. وتولى قيادة هذه المبادرات كل من المفوضية الأوروبية في أوروبا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي في أفريقيا، بينما قادتها المكسيك في الأمريكتين، بالإضافة إلى مشروع تجريبي أطلقته اللجنة في المنطقة الأوروبية الآسيوية بقيادة الاتحاد الروسي. وتحقق إنجاز كبير آخر في عام ٢٠١٨ تمثل في اعتماد مواصفات لاسترداد القيمة من المخلفات أو النفايات الناتجة عن النشاط البشري، مما من شأنه أن يدعم اقتصاد التدوير.

١٦ - ويمكن أن يسهم استخدام المنتجات الخشبية في البناء في إزالة الكربون، إذا كان مقترناً بالإدارة المستدامة للغابات. ويمكن أيضاً أن توفر المنتجات الخشبية، من قبيل ألياف السليلوز المبتكرة، مواد بديلة للقطاعات الأخرى، مثل قطاع المنسوجات، التي تعتمد على محاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه كالقطن، ومواد كثيفة الكربون كالبوليستر. لقد طورت اللجنة دور الغابات المدارة بشكل سليم، فحولتها من

مصادر لتوفير خدمات النظام البيئي إلى مصادر للمواد المستخدمة في المنتجات المتجددة والقابلة لإعادة التدوير في مختلف القطاعات، بحيث جعلتها تحل محل المواد الأكثر تلويثاً وتوليداً لانبعاثات الكربون.

١٧ - ومن المهم إيصال هذه الرسالة إلى جمهور واسع لزيادة الوعي وتقديم منظورات جديدة. ويتضمن الفيديو المعنون *صنع في الغابات* قصة قصيرة عن الأزياء المستدامة تم نشرها على نطاق واسع. وتضمنت دعوة فانكوفر بشأن المنتجات الحرجية من أجل مستقبل أفضل نداء لاستغلال الفوائد المتعددة للمنتجات الخشبية، حظي بدعم واسع من المشاركين في الدورة السادسة والسبعين التي عقدتها اللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٨ - وتكتسي زيادة الجهود الرامية لاستعادة الهيئة الطبيعية للغابات أهميةً حيوية في تسخير العديد من الفوائد المهمة التي توفرها الغابات، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز العمل المناخي. وقد دعمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة كلا من أرمينيا وأوزبكستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في الوفاء بالتزاماتها باستصلاح أكثر من ٢,٥ مليون هكتار من الأراضي المتدهورة وتحويلها إلى غابات صحية ومنتجة بحلول عام ٢٠٣٠ في إطار مبادرة تحدي بون، وهو جهد عالمي لاستصلاح ٣٥٠ مليون هكتار من الأراضي المتدهورة والأراضي التي أزيلت أشجارها بحلول عام ٢٠٣٠. وجرى التعهد بهذا الالتزام خلال اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الأول بشأن استعادة الهيئة الطبيعية للغابات وتحدي بون في القوقاز وآسيا الوسطى، الذي عقد في أستانا يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

١٩ - ويكتسي الترابط الاقتصادي من خلال روابط النقل الموثوقة والتنقل السلس للأشخاص والسلع أهمية حيوية من أجل ازدهار منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، باعتباره انعكاسًا للتكامل ومحركًا له. فالانفتاح هو أساس ازدهار الاقتصادات الخلاقة، التي يمكن أن تتمتع بثمار التعاون عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يلعب تحسين حلول النقل دورًا مهمًا في تحقيق الأهداف، بما في ذلك ما يتعلق بتخفيف آثار تغير المناخ والحد من الوفيات الناجمة عن حركة المرور.

٢٠ - وتتناول الأعمال المكثفة للجنة في ما يتعلق بالنقل الجوانب المتعددة لهذا القطاع. ويسهم عمل اللجنة في مجال وضع المعايير في تحديد الأسس التنظيمية لقطاع النقل، بما في ذلك القضايا التي تشكل مستقبل النقل. ويعد استحداث ونشر المركبات الآلية إحدى القضايا الرئيسية التي تواجهها صناعة السيارات وصناع القرار والهيئات التنظيمية اليوم. ويتم تناول العديد من المسائل المتعلقة بمعايير السلامة وقواعد المرور والإشارات واللافتات وأنظمة التأمين والأمن السيبراني وحماية البيانات، على سبيل المثال لا الحصر، من خلال منتديين منبثقين عن اللجنة هما المنتدى العالمي المعني بسلامة السير على الطرق والمنتدى العالمي المعني بمواءمة اللوائح التنظيمية للمركبات لضمان سلامة المركبات الآلية التي بيعت أو المعروضة للبيع واستخدامها بصورة آمنة. وتتناول اللوائح التنظيمية للمركبات المعتمدة داخل اللجنة أيضاً المسائل التقنية المتعلقة بأنظمة المكابح الآلية وطرق الاختبار المبتكرة، على سبيل المثال. وفي عام ٢٠١٨، واصلت اللجنة النهوض بعملها في هذه المجالات، حيث تعاونت مع جميع البلدان الرئيسية المصنعة للسيارات في إطار هياكلها الحكومية الدولية.

٢١ - ويتطلب الحد من البصمة البيئية للمركبات اقتصاداً في استهلاك الوقود بصورة واقعية وفعالة وأنظمة موثوقاً بها للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وهذا هو الشرط الضروري لتحقيق القبول العام والابتكار الحقيقي. ومنذ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ينطبق الإجراء المنسق على الصعيد العالمي لاختبار المركبات الخفيفة، الذي استُحدث في إطار اللجنة، على جميع سيارات الركاب الجديدة المباعة داخل بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. وبدأت اللجنة العمل على وضع منهجية عالمية لقياس انبعاثات السيارات على الطرق، مما سيزيد من تحسين التقييمات الحالية.

٢٢ - ويمكن أيضًا مواصلة جهود إزالة الكربون من خلال إحداث تحول في وسائل النقل يمنح أفضلية لاستخدام أشكال النقل ذات البصمة البيئية الأضعف تأثيراً. وتعمل اللجنة على تعزيز تعدد الوسائط في عملها، بما في ذلك من خلال برنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة، وهو عبارة عن نشاط مشترك بين القطاعات يعتمد على التعاون بين الكيانات. واعتمدت لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا في شباط/فبراير ٢٠١٩ اتفاقية تيسير إجراءات عبور الحدود للركاب والأمتعة المنقولة عبر النقل الدولي بالسكك الحديدية، لتصبح الصك القانوني التاسع والخمسين في مجال النقل الداخلي الذي يتم وضعه تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وستيسِّر الاتفاقية جذب الناس إلى النقل بالسكك الحديدية التي تتسم بأنها وسيلة سليمة بيئياً. وسيفيد اعتماد الاتفاقية أيضًا في زيادة دعم الجهود الرامية إلى الوصول إلى نقل يتسم بالكفاءة ومراعاة البيئة والاستدامة وتحسينه. وتنطوي الملاحة الداخلية على إمكانات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى انخفاض التكاليف اللوجستية وتحسين السلامة وحماية البيئة وتناقص ازدحام حركة المرور على الطرق، على نحو ما تم التشديد عليه في الإعلان الوزاري المعنون ''الملاحة الداخلية في بيئة عالمية''، الذي اعتمد في فروتسلاف ببولندا في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٢٣ - ويلقى ما مجموعه ١,٣٥ مليون شخص كل عام مصرعهم من جراء حوادث المرور. وستؤدي زيادة معدل امتلاك المركبات والكثافة المرورية، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث تحدث معظم الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، إلى مزيد من الضغوط على السلامة على الطرق. ولكن حتى في الاتحاد الأوروبي، لا يبدو أن تحقيق الغاية ٣-٦ من الغايات المشمولة بالأهداف، والمتمثلة في خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن الحوادث إلى النصف على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٢٠، أمرٌ قريب المنال. ويلزم بذل جهود نشطة وإقامة شراكات قوية لتسريع وتيرة التقدم. وقد أطلق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلامة على الطرق في نيسان/أبريل ٢٠١٨ لتعبئة التمويل من جميع المصادر من أجل تحسين السلامة على الطرق في العالم. وكانت لهذا الصندوق، الذي تستضيف اللجنة الاقتصادية لأوروبا أمانته، بدايةٌ واعدة: فبحلول نهاية ذلك العام، بلغ إجمالي التبرعات التي تم التعهد بها بالفعل حوالي ٢٠ مليون دولار.

٢٤ - ويتطلب تيسير تدفق البضائع عبر الحدود أكثر من مجرد تحسين البنية التحتية المادية. فتطوير البنية التحتية للنقل يجب أن يُستكمل بخطة اتصال ''مرنة'' يكون الهدف منها إزالة الحواجز التنظيمية وتهيئة الظروف التي تكفل مرور البضائع بسهولة. وإن نظام النقل الدولي للبضائع هو النظام العالمي الوحيد القائم للمرور الجمركي. فهو يسهل التجارة والحركة السلسة والآمنة للبضائع عبر الحدود. وفي عام ٢٠١٨، ظلت الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل البري الدولي (اتفاقية النقل البري الدولي) تكتسب الزخم، حيث توسع نطاقها ليشمل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بشكل خاص، وزاد تنفيذها في المنطقة الأوروبية الآسيوية. وهذا النظام الذي تستخدمه أكثر من

٠٠٠ ٣٤ شركة من شركات النقل واللوجستيات العاملة في الأطراف المتعاقدة وعددها ٧٦ طرفاً، يمكن أن يقلّل الوقت الذي يستغرقه النقل عبر الحدود بنحو ٨٠ في المائة ويخفض التكاليف المترتبة على النقل بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً، وفقاً لبعض التقديرات.

٢٥ - وتشكل الشيخوخة اتجاها راسخاً طويل المدى في المنطقة ستكون له تداعيات متعددة. ويتوقف تأثير الشيخوخة على المجتمعات وحياة الأفراد على ما توفره السياسة المعتمدة من أجوبة في ما يتعلق بتحديد السمة المميّزة لمستقبلنا الجماعي. ووفقاً للوعد الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب، ينبغي إيلاء الاهتمام لتنوع الاحتياجات والتطلعات الفردية طوال العمر. وفي عام ٢٠١٨، تم تسليط الضوء على العلاقة الرابطة بين السياسات المتعلقة بالشيخوخة وأهداف التنمية المستدامة في عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي لم تتوقف عن التركيز على الإمكانات غير المستغلة للمسنّين في المساهمة في الاقتصاد والمجتمع.

٢٦ - ويتطلب النهوض بالتنمية المستدامة أن يتمتع المواطنون بالمعرفة والمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة من أجل إنشاء مجتمعات مستدامة. فتسخير التعليم من أجل التنمية المستدامة ليس غاية من أهداف التنمية المستدامة فحسب بل هو عامل رئيسي للتمكن من تحقيقها. واللجنة الاقتصادية لأوروبا في طور إعداد المرحلة الرابعة من تنفيذ استراتيجيتها للتعليم من أجل التنمية المستدامة، بطرق منها التخطيط الاستراتيجي وأنشطة بناء القدرات والمشاركة في عمليات متعددة على مستويات مختلفة.

ثالثا - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٢٧ - تواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا دعم الدول الأعضاء فيها في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال مساعدتها على تسخير إمكانات التجارة، وتشجيع الابتكار، وزيادة التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين توافر البيانات العالية الجودة، وهو أمرٌ بالغ الأهمية لاتخاذ القرارات ورصد التقدم المحرز. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد الأنشطة الواسعة النطاق التي تضطلع بها اللجنة في مجال المساعدة التقنية، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملها المعياري، على معالجة الثغرات في القدرات، وتقدم المشورة بشأن السياسات العامة في مجالات متعددة.

التجارة

٢٨ - يمكن للمعايير القائمة والتقارب التنظيمي واعتماد لغة مشتركة لتيسير تبادل المعلومات أن تعزز التجارة، وأن تكفل في الوقت نفسه إمكانية رصد وإنفاذ مبادئ التنمية المستدامة. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدور محوري في هذه الجهود، لا سيما من خلال عمل مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، الذي يسهم في تبسيط وتوحيد ومواءمة القواعد والإجراءات التجارية ويخفض التكلفة والوقت لممارسة التجارة عبر الحدود من خلال أكثر من ٤٠ توصية بشأن السياسات العامة و ٤٤٠ معياراً لأعمال التجارة الإلكترونية تم وضعها وتعهدها في السنوات الأربعين الماضية. وتشمل التوصيات الرئيسية بشأن السياسات العامة ومعايير أعمال التجارة الإلكترونية التي تم اعتمادها مؤخراً بعض التوصيات المتعلقة بالبوابات الإلكترونية لتقديم الوثائق الفردية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تيسير التجارة، وآليات رصد تيسير التجارة والنقل، والشراء المستدام، ونماذج البيانات المرجعية للنقل المتعدد الوسائط وبيانات الشحن البري.

٢٩ - ويقوم مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية باستكشاف إمكانيات التكنولوجيات الجديدة مثل تقنية سلسلة السجلات المغلقة، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي من أجل تعزيز موثوقية وأمن عمليات تبادل البيانات الإلكترونية. وهو يضع التوجيهات بشأن الكيفية التي يمكن بها أن تسهم هذه التقنيات في تعزيز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتولى دعم هذا العمل الفريق الاستشاري الخاص المعني بالتقنيات المتقدمة في مجالي التجارة واللوجستيات الذي أنشئ مؤخراً والذي يضم العديد من أصحاب المصلحة.

٣٠ - وتتطلع الحكومات والأوساط التجارية بشكل متزايد إلى وضع معايير التتبع للتأكد من أن عمليات إنتاج البضائع والخدمات ونقلها وتوزيعها تعكس أهداف السياسات العامة وقيم المجتمع المدني. وتعزز هذه الجهود مساهمة التجارة في التنمية المستدامة. ولقد قام بالفعل فريق خبراء الزراعة التابع لمركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية بوضع معيار تقني دولي لتتبع العمليات التجارية في سلسلة توريد الحيوانات والأسماك. وفي عام ٢٠١٨، عمل المركز على مشروع كبير لوضع إطار يكفل الشفافية وإمكانية التتبع من أجل اتباع نهج منظم لاقتفاء وتعقب أثر سلاسل القيمة المستدامة للملابس والأحذية.

٣١ - ويشكل الإفراط في صيد الأسماك والصيد غير المشروع أو غير المبلغ عنه أو غير المنظم ربع الموارد السمكية المأخوذة من المحيطات. وتشمل الخطوات الأساسية المتخذة في الإدارة الفعالة للموارد السمكية الحصول في الوقت المناسب على المعلومات المتعلقة بالسفن والمخزونات وكميات الصيد، وكذلك تبادل هذه المعلومات بين أصحاب المصلحة. ولقد جرى بالفعل استخدام معيار لغة الأمم المتحدة لمصايد الأسماك من أجل التبادل العالمي في ٢٣ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وستستخدمه أيضاً عما قريب بلدان في مناطق أخرى من العالم، منها البرازيل وبيرو وتايلاند.

٣٢ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنشاط على تعزيز التعاون التنظيمي وتوحيد المقاييس عن طريق إشراك مختلف أصحاب المصلحة في التعاون من أجل إيجاد حلول مشتركة للتحديات المشتركة في مختلف المجالات. وفي عام ٢٠١٨، قادت اللجنة مبادرة رائدة في مجال المعايير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من أجل تعزيز تنفيذ هذه المعايير لتحقيق التنمية المستدامة. وفي إطار هذه المبادرة، تم وضع برنامج ابتكاري لتمكين الإدارات المحلية والوطنية، وكذلك الهيئات التنظيمية، وأوساط الأعمال التجارية وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، من تحديد المعايير والوصول إليها من أجل ضمان التشغيل المتبادل للهياكل والخدمات، ودعم التكامل الأمثل بين مختلف التكنولوجيات والنظم المستمدة من العديد من مقدمي الخدمات، وتجنب تقييد المشتري.

٣٣ - وإن الحواجز التنظيمية والإجرائية التي تواجهها التجارة تمنع البلدان من تحقيق فوائد التجارة كاملة وتحول دون مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. ويتطلب التصدي لهذه الحواجز بذل جهود من جانب وكالات حكومية متعددة. وتدعم اللجنة الاقتصادية لأوروبا البلدان في تحديد المشاكل القائمة واتخاذ الإجراءات العلاجية من خلال الدراسات القطرية الشاملة. وتقدم هذه الدراسات، بما فيها أحدث الدراسات التي تناولت جورجيا، فائدة إضافية تتمثل في إشراك مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة - سواء من القطاع العام أو قطاع الأعمال - وبالتالي تسهيل تنفيذ التوصيات.

٣٤ - ولا تضع اللجنة الاقتصادية لأوروبا معايير جديدة فحسب، ولكنها تساعد أيضا البلدان على تنفيذها، وتدعم بذلك جهودها الرامية إلى إنشاء اقتصادات أكثر ديناميكية وتنوعا. ففي عام ٢٠١٨، ساعدت أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان على إدخال منتجاتها الزراعية إلى أسواق جديدة من خلال التدريب على استخدام معاييرها الدولية. واعتمدت أوزبكستان ٨٠ معيارا من معايير الجودة الزراعية للجنة الاقتصادية لأوروبا - وهذه النسبة تشكل أكبر نسبة لتبني المعايير من قبل بلد واحد. وفي غرب البلقان، ساعدت اللجنة على تحسين الترابط التجاري من خلال بناء القدرات لاستخدام المعايير ونماذج بيانات التجارة الدولية التي وضعها مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية والاتحاد الأوروبي. ويمتد تأثير أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى خارج المنطقة. فعلى سبيل المثال، ساعدت اللجنة الجمهورية الدومينيكية على تعزيز جودة صادراتها من الفواكه والخضروات استنادا إلى معايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

الابتكار

٣٥ - في خطة عام ٢٠٣٠ يجرى تسليط الضوء على الابتكار باعتباره عاملا حاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالابتكار يمكن أن يوفر حلولا جديدة للتحديات الإنمائية وأن يقلل من الحاجة إلى اتخاذ خيارات صعبة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التوفيق بين الأهداف المتضاربة، مثل الازدهار الاقتصادي والإدارة البيئية السليمة.

٣٦ - وتدعم اللجنة الاقتصادية لأوروبا جهود أعضائها الرامية إلى تشجيع الابتكار بطرق متعددة، بما في ذلك من خلال منشوراتها التي تتضمن استعراضات بشأن الابتكار توفر تحليلات للسياسات الوطنية في ضوء الممارسات الفضلى الدولية، والتوصيات من أجل تحسينها. ويجري تنقيح المنهجية الأساسية المتبعة في الاستعراضات من أجل تعميم مراعاة التنمية المستدامة على نحو أكمل في المجموعة الكاملة من القضايا التي تتناولها الاستعراضات. وتساعد المشورة وأنشطة بناء القدرات في مجال متابعة السياسات العامة الحكومات، بناء على طلبها، في تنفيذ توصيات مختارة بشأن السياسات العامة.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٨، أُنجز العمل لوضع استعراض بشأن الابتكار من أجل التنمية المستدامة في قيرغيزستان، فيما استمر العمل على الاستعراض الخاص بجورجيا. ووضعت حكومة قيرغيزستان مشروع خطة عمل لتنفيذ التوصيات المبينة في الاستعراض. ووقعت بيلاروس، التي سبق أن خضعت لدورة ثانية من المراجعة، شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة، فقدمت الدعم لإجراء الإصلاحات على أساس التوصيات الصادرة عن الاستعراضات السابقة.

٣٨ - وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا برسم آفاق لسياسات الابتكار على المستوى دون الإقليمي، الأمر الذي يسهل التعلم من الأقران وتبادل الممارسات الجيدة ويعزز في الوقت نفسه التنسيق بين مختلف الوزارات والوكالات. ومن خلال هذا المؤشر المركب، سيتم تقييم سياسات ومؤسسات الابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة في ستة بلدان: أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

٣٩ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع استراتيجية دون إقليمية بشأن الابتكار من أجل التنمية المستدامة لبلدان برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، الذي سيعتمده مجلس إدارة البرنامج الخاص. ومن خلال هذه الاستراتيجية التي تستند إلى تقييم للثغرات والأولويات

الخاصة بالتنمية المستدامة على الصعيد دون الإقليمي، يتم تحديد السبل التي يمكن من خلالها أن يسهم التعاون دون الإقليمي في مجال سياسات الابتكار في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

الشؤون المالية

٤٠ - يتطلب النهوض بخطة عام ٢٠٣٠ بذل الجهود الرامية إلى تحسين البنية التحتية، من أجل دعم الدينامية الاقتصادية، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية وتيسير التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وبالنظر إلى حجم التمويل المطلوب، تبرز الضرورة إلى مساهمات القطاع الخاص. ولكن من الأهمية بمكان أيضا أن تتوافق مشاركة القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة. ولقد وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مبادرة رائدة لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تعزِّز نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس، مما يكفل إسهام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على أهمية الجوانب غير الاقتصادية.

٤١ - وفي ما يتعلق بالمعايير المعتمدة في القطاعين العام والخاص، تركز اللجنة الاقتصادية لأوروبا جهودها على وضع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والتوصيات وكذلك على تعزيز استخدام وتنفيذ هذه المبادئ والممارسات والتوصيات بشكل طوعي لدعم أهداف التنمية المستدامة. ولقد تم في عام ٢٠١٨ إنجاز معايير متعلقة بالسكك الحديدية والطاقة المتجددة والطرق. ويستمر العمل على مسودة للمعايير المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي وسكك النقل الحديدية في المناطق الحضرية، وكذلك على قانون نموذجي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص والامتيازات. وستُستخدم أداة لتقييم تأثير المشروع، يجري إعدادها بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى، من أجل قياس وتقييم مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص مقارنة بمجموعة من المعايير التي تعطي الأولوية للناس وعلى أهداف التنمية المستدامة، وذلك بغية توسيع نطاق هذه المشاريع المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة وتكرارها.

٤٢ - والافتقار إلى القدرات المناسبة في القطاع العام لمعالجة تعقيدات الشراكات بين القطاعين العام والخاص يحد من استخدامها، وتساهم اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تخفيف حدة هذه القيود. وفي عام ٢٠١٨، قامت اللجنة، بالتعاون مع شركائها، بتدريب ١٠ ٠٠٠ من المسؤولين الحكوميين بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس، حيث ساعدت على الجمع بين الحكومات والمؤسسات التجارية من أجل التمويل المستدام لتطوير البنية التحتية الأساسية وتأمين الخدمات، بما في ذلك في مجالات النقل والطاقة وإدارة المياه.

الإحصاءات

٤٣ - إن توافر البيانات المناسبة أمرٌ بالغ الأهمية لمعرفة المشاكل القائمة والنظر في خيارات السياسات العامة وتقييم التقدم المحرز. ويجب بشكل خاص إجراء تصنيف كاف من أجل الوفاء بالعهد المعلن عنه في خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

٤٤ - وتعزز اللجنة الاقتصادية لأوروبا إعداد التقارير القطرية عن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بثلاث طرق رئيسية. أولا، تقدم الإرشادات والدعم إلى المكاتب الإحصائية الوطنية باعتبارها جهات تنسيق وطنية للإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويتم إدراج الإرشادات في *خريطة*

طريق مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين حول إحصاءات أهداف التنمية المستدامة. وفي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، أعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا وثائق ستُستخدم باعتبارها أدوات لتنفيذ *خريطة الطريق* على الصعيد الوطني، من قبيل الوثيقتين المعنونتين ''الدليل العملي لمنصات الإبلاغ على الصعيد الوطني'' و ''إرشادات بشأن تحديث التشريعات الإحصائية''. ومن خلال استخدام الإرشادات الواردة في ''منصات الإبلاغ على الصعيد الوطني''، أعد ٣٤ بلداً بالفعل مشاريع وطنية أو هي بصدد إعدادها للتعريف بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال استخدام ''إرشادات بشأن تحديث التشريعات الإحصائية''، غيّرت ٩ بلدان بالفعل قوانينها الإحصائية.

٤٥ - ثانياً، تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بوضع الإرشادات المنهجية بشأن الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يسترشد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وضعت أفرقة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا ثمانية مبادئ توجيهية منهجية لمساعدة الدول الأعضاء على إعداد الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. وللمرة الأولى، أعربت جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن اعتزامها إجراء التعداد السكاني في جولة عام ٢٠٢٠، بما يتوافق مع توصيات اللجنة. وتناول مزيد من الأعمال المنهجية تحديث الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك وضع إطار اتصال استراتيجي وتحديث أربعة معايير مشتركة للأنشطة الإحصائية. ونفذ ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية للجنة لتحديث عملياتها لإنتاج الإحصاءات.

٤٦ - ثالثاً، تضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بأنشطة بناء القدرات من أجل زيادة قدرة البلدان على رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتوفير مؤشرات تراعي الاعتبارات الجنسانية وسد الثغرات التي تعتري النظم الإحصائية الوطنية، نظمت اللجنة ١٠ حلقات تدريب إقليمية و ٤ حلقات تدريب وطنية لبلدان القوقاز ووسط آسيا وأوروبا الشرقية، وكذلك لعدد من البعثات الاستشارية. وفي عام ٢٠١٨، أقر مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين استراتيجية جديدة لتنمية القدرات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا، تعزِّز مراعاة اهتمامات المستخدمين في أنشطة تنمية القدرات.

٤٧ - وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضاً بأنشطة ذات صلة بالبيانات، ولا سيما في القطاعات التي تتسم بأهمية حاسمة للتنمية المستدامة. وتعمل اللجنة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الأوروبية للبيئة من أجل تنفيذ نظام المعلومات البيئية المشترك في جميع أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى. ولقد أفيد في عام ٢٠١٨ عن إحراز تقدم كبير في إنشاء هذا النظام.

التعاون التقني

٤٨ - يعتمد التعاون التقني في اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الطلب ويتداخل بشكل وثيق مع المهام المعيارية والمشورة في مجال السياسات العامة. وهو يوفر صلة مباشرة بين قواعد ومعايير اللجنة المتفق عليها بين الحكومات وطلب الدول الأعضاء تسهيل تنفيذها على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، دعماً لخطة عام ٢٠٣٠. وتعتمد أنشطة التعاون التقني على قدرة اللجنة على تعبئة عدد كبير من الخبراء من خلال هيئاتها الحكومية الدولية البالغ عددها ٢١٧ هيئة، وعلى تعيين موظفين مكرسين يعنون بالتعاون التقني في كل مجال قطاعي من مجالات خبرة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٨، تولت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مسؤولية ٢٠٨ بعثة استشارية وأنشطة لبناء القدرات. وفي البلدان المستفيدة من البرنامج في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وعددها ١٧ بلداً، تم تنفيذ أنشطة التعاون الفني بطريقة متكاملة ومتماسكة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومن خلال فريقها العامل المعني بالتعاون التقني، تتواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بانتظام مع المنسقين المقيمين لكفالة التنسيق في مجال التعاون التقني. وقد مكن هذا النهج اللجنة الاقتصادية لأوروبا من تعزيز تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والمواءمة بشكل أفضل بين المساعدة التي تقدمها والأولويات الوطنية، وتعزيز التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالتنمية على الصعيد القطري، وإيجاد ما يلزم من أوجه التآزر والترابط الشاملة لعدة قطاعات في إطار عمل البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا ومع أعمال كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وتعزيز أثر واستدامة التعاون التقني للجنة الاقتصادية لأوروبا. وفي عام ٢٠١٨، شاركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في بعثة لتعميم مراعاة التنمية المستدامة وتسريع وتيرتها ودعم استراتيجية السياسات العامة المتعلقة بها، في ألبانيا في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نيسان/أبريل، وشاركت في قيادة بعثة أخرى من هذا القبيل في صربيا في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر.

رابعا - أضواء على المدن المستدامة والذكية التي تلائم جميع الأعمار

٥٠ - منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا هي إحدى مناطق العالم التي تُسجل فيها أحد أعلى معدلات التحضر، حيث يتركز في مناطق حضرية حوالي ٥٠ في المائة من سكان وسط آسيا وأكثر من ٧٥ في المائة من سكان أوروبا و ٨٠ في المائة من سكان أمريكا الشمالية. ومن المتوقع أن يتواصل ازدياد معدلات التحضر، لا سيما في وسط آسيا. وفي هذه الاقتصادات، ستشكل الأهمية المتزايدة للمدن جزءاً من التحول الهيكلي العام الذي يدعم نمو مستويات دخل أعلى وظهور أنماط إنتاجية جديدة.

٥١ - ويطرح التحضر تحدياتٍ جلية، منها ما يتعلق بنضوب الموارد، وإنتاج النفايات، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والقدرة على الصمود في وجه الكوارث، وتوفير الإمدادات من الغذاء والطاقة، والنقل الحضري وما إلى ذلك. ومع ذلك، فإن التجمعات الحضرية تمثل أيضاً المحرك الرئيسي للدينامية الاقتصادية، وستؤدي الإمكانيات المتولدة عن التكنولوجيات الجديدة وعن احتياجات السكان المسنين إلى إعادة رسم ملامحها. ويتيح التوسع الحضري إمكانية تحقيق فوائد جمة نتيجةً لوفورات الحجم، وتحسين سبل الوصول إلى البنى التحتية، وتحسين فرص تبادل المعارف.

٥٢ - ويتطلب إيجاد الحلول للعديد من مشكلات التنمية المستدامة المعقدة، بما في ذلك ما يتعلق بالحاجة إلى استحداث بدائل مستدامة وصحية في مجال التنقل، وزيادة كفاءة الطاقة والحد من التلوث، وضع وتنفيذ الإجراءات المناسبة على مستوى المدن. وفي جميع البلدان، ستظل المدن في صلب التحديات الرئيسية التي ستواجهها منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٥٣ - وتقوم اللجنة الاقتصادية، اعتماداً على خبرتها في مجالات التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي والبيئة والحد من مخاطر الكوارث والطاقة والنقل والابتكار والقدرة التنافسية والتجارة والمعايير الزراعية والسكان، بتشجيع اتباع نهجٍ كلي ومتكامل وشامل لعدة قطاعات يدفع بخطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة قدماً. ونظراً لمحورية المدن في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، فقد اعتُبر مجال

المدن الذكية والمستدامة التي تلائم جميع الفئات العمرية أحد المجالات العالية التأثير التي يتركز عليها العمل الشامل لعدة قطاعات في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٥٤ - ولا يمكن حل المشاكل العالمية إلا من خلال إيجاد حلول لها على الصعيد المحلي. ويصدق هذا القول بطبيعة الحال على تغير المناخ. وبغية تسريع وتيرة الجهود المبذولة للتخفيف من آثار تغير المناخ، سيتعين تسجيل تحسن كبير في أداء الطاقة في المباني، التي تمثل ٤٠ في المائة من الطلب العالمي على الطاقة.

٥٥ - وفي عام ٢٠١٨، أثرت اللجنة الاقتصادية قاعدة المعارف وعززت تعاونها الدولي في هذا المجال الحيوي. وشملت مبادراتها وضع خرائط تبيّن مدى استخدام معايير وتكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة في المباني في المنطقة. وقد تمكنت البلدان التي حققت تقدماً ملحوظاً في مجال نشر تكنولوجيا كفاءة استخدام الطاقة من فعل ذلك بفضل اتباعها لنهج سياساتي شامل ومتسق في وضع وتنفيذ معايير البناء.

٥٦ - ويعزّز التعاون مع شركاء متعددين الجهود الدؤوبة المبذولة في مجال البحوث التي تتوصل إلى نتائج تكون مقبولة عموماً وتُترجم إلى إجراءات سياسية. وفي عام ٢٠١٨، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الشبكة العالمية للمباني، التي ستجري بحوثاً واتصالات وتقوم بنشر المعلومات والتثقيف اللازم لتنفيذ المبادئ التوجيهية الإطارية لمعايير الكفاءة في استخدام الطاقة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية. وقد أُنشئت بالفعل مراكز مشارِكة في أيرلندا وبلجيكا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل النهوض بالبحوث المتعلقة بمواد البناء عالية الأداء وبالتصميم والتشييد المستجيبين لمعايير الأداء العالية، ومن أجل التثقيف بهذه الأمور وتنفيذها على أرض الواقع.

٥٧ - ويتطلب تقليل كثافة المواد المستخدمة في المباني وتكثيف جهود إزالة الكربون إيجادَ حلول مبتكرة تستكشف الإمكانات التي تتيحها مواد البناء البديلة. وتشجع اللجنة الاقتصادية على استخدام الأخشاب في البناء باعتبارها مادة متجددة قليلة الكربون يمكن أن تدعم الانتقال إلى اقتصاد التدوير. وقد شملت المبادرات في عام ٢٠١٨ حشد الالتزامات من الحكومات والجهات صاحبة المصلحة في الصناعة الحرجية ببناء المستقبل بواسطة الغابات، وتسليط الضوء على المساهمة التي يمكن أن تقدمها المباني الخشبية المبتكرة في العمل المناخي في سياق الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٨ - وتمثل إدارة النفايات أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان والمدن، ولها آثار هامة على الاستدامة البيئية ونوعية الحياة. وتقدم اللجنة الاقتصادية، من خلال برنامجها لاستعراضات الأداء البيئي، توصياتٍ بشأن كيفية الحد من الأثر البيئي للنفايات، وتشجع على إعادة الاستخدام وإعادة التدوير وعلى إنشاء آليات فعالة لإدارة النفايات. وقد اختُتمت استعراضات كازاخستان ومقدونيا الشمالية في عام ٢٠١٨، ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على استعراض أوزبكستان.

٥٩ - ويمكن أن تدعم المعايير الطوعية الجهود الرامية إلى تعزيز المدن والمجتمعات المستدامة. ويساهم عمل اللجنة الاقتصادية في تبادل المعلومات بشأن استخدام هذه المعايير وفي تحديد الدروس المستخلصة من تطبيقها العملي والظروف اللازمة لتكرار التجارب الناجحة. وفي عام ٢٠١٨، أُعدت مجموعة من دراسات الحالات الإفرادية التي تغطي طائفة واسعة من قضايا السياسة العامة في مختلف البلدان.

٦٠ - ويحدِّد مجال الإسكان ملامح المدن وحياة سكانها. وميثاق جنيف للإسكان المستدام الذي وضعته الأمم المتحدة هو وثيقة غير ملزمة قانوناً الهدف منها توفير الدعم للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى ضمان الحصول على سكن لائق وملائم وميسور التكلفة وصحي للجميع. وتعمل المراكز التابعة لميثاق جنيف الذي وضعته الأمم المتحدة على النهوض بالميثاق من خلال الاضطلاع بأنشطة متنوعة، منها نشر المعلومات وتنظيم مناسبات لبناء القدرات وللتواصل الاجتماعي وتنفيذ مشروعات ميدانية محددة، لتحسين نوعية الحياة في المدن. وفي عام ٢٠١٨، أُنشئ في فيينا المركز الرابع من مراكز الامتياز التابعة لميثاق جنيف الذي وضعته الأمم المتحدة، لكي ينضم إلى المراكز الموجودة في تيرانا؛ وتالين؛ وفي غلاسغو بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٦١ - وقد حفزت المبادئ والتوصيات الواردة في ميثاق جنيف للإسكان المستدام الذي وضعته الأمم المتحدة، أيضاً إجراء تغييراتٍ قانونية في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك قوانين المساكن المعدة للإيجار وعلاقات الإسكان التي أُصدرت في أوكرانيا والتي جسدت أيضاً توصيات السياسة العامة التي تضمنتها دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية بشأن الإسكان الاجتماعي في منطقة اللجنة.

٦٢ - وتدعم اللجنة الاقتصادية، بالاشتراك مع المكتب الإقليمي لأوروبا لمنظمة الصحة العالمية، اتباع نهج يقيم روابط بين سياسات النقل والصحة والبيئة، وذلك من خلال برنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة التابع لها. ويتضمن البرنامج إرشادات بشأن الكيفية التي يمكن بها أن يكون النقل المستدام جزءاً من تخطيط استخدامات الأراضي، ليس في المدن فحسب بل أيضاً في المناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية. ويوفر البرنامج أيضاً معلومات عن إقامة الشراكات بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل تنفيذ سياسات محددة، من قبيل تحديد الوظائف المراعية للبيئة في قطاع النقل وتعزيزها. وقد ساعدت حلقات العمل التي نُظمت في إطار مبادرة ''سباق التناوب'' على تبادل الممارسات الجيدة وتوصيات السياسة العامة بشأن النقل النظيف والصحي في عدد من مدن المنطقة. ومن بين المواضيع التي تناولتها حلقات العمل هذه السياقة المراعية للبيئة والمشي وركوب الدراجات. وفي عام ٢٠١٨، ساهم برنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة في تعزيز القدرات على إدماج الأهداف المتعلقة بالنقل والصحة والأهداف البيئية في سياسات التخطيط الحضري والمكاني في بلدان وسط آسيا.

٦٣ - والخدمات الاستشارية في مجال السياسات، التي تقدمها اللجنة الاقتصادية بشأن طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة، تسترشد أيضاً بنهج متكامل. وقد أدت التوصيات الواردة في الموجزات القطرية المتعلقة بقطاع الإسكان إلى تغييرات قانونية وسياسية في البلدان المعنية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، قامت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية بإعداد و/أو استكمال أكثر من ٧٠ وثيقة سياسات وطنية على أساس التوصيات الواردة في الموجزات القطرية، ومن بين هذه الوثائق قوانين وبرامج استراتيجية وخطط عمل.

٦٤ - ولكبار السن احتياجات خاصة في سياق البيئات الحضرية تتعلق، على سبيل المثال، بنظم الإسكان والنقل. وللشيخوخة عدة آثار سياساتية يتم تناولها في خرائط الطريق التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تعميم مراعاة منظور الشيخوخة. وتعكف اللجنة الاقتصادية حالياً على إنجاز خريطة طريق من هذا القبيل لبيلاروس، ستُضاف إلى الخرائط الحالية لأرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

٦٥ - ويوفر ازدهار اقتصاد المعرفة والرقمنة حالياً إمكانات جديدة في مجال العمل وتنظيم الإنتاج، مع ما يترتب على ذلك من آثار في مجال التخطيط الحضري. ويتمثل أحد الاتجاهات السياساتية الراسخة في البحث عن نماذج جديدة للتنمية الحضرية المستدامة تكون قادرة على تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة في رسم ملامح مدن مستدامة وذكية. ويمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيا إلى إيجاد بيئة مؤاتية مترابطة شبكياً تتسنى فيها أشكال جديدة من التعاون والحلول.

٦٦ - وقامت اللجنة الاقتصادية، بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات وغيره من هيئات الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة، بوضع مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية للمدن المستدامة والذكية في إطار مبادرة ''متحدون من أجل مدن مستدامة ذكية''. وتضع هذه المؤشرات معايير لتقييم إسهامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جعل المدن أكثر ذكاءً واستدامةً وفي تزويدها بوسائل التقييم الذاتي. وقد ارتفع عدد المدن التي تستخدم المؤشرات إلى أكثر من ٥٠ مدينة، مما يشكل دعماً للجهود التي تبذلها السلطات المحلية لرصد التقدم المحرز في تسخير إمكانات التكنولوجيا وفي إشراك الجهات صاحبة المصلحة في التنمية المستدامة.

٦٧ - والمدن معرضة لعدد من المخاطر التي يتعين تدبيرها بعناية. وقد دأبت اللجنة الاقتصادية على التشجيع على وضع وتنفيذ أطر معيارية ومبادئ توجيهية يكون الهدف منها هو الحد من مخاطر الحوادث الصناعية ومن آثارها، بما في ذلك في التجمعات الحضرية. وفي عام ٢٠١٨، اتفق ٣٥ من بلدان اللجنة الاقتصادية على إجراءات لتعزيز تكامل الإجراءات المتعلقة بتخطيط استخدام الأراضي والسلامة الصناعية والتقييمات البيئية والمشاركة العامة، مما أدى إلى تعزيز تنفيذ التوصيات الواردة في منشور اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنون *دليل تخطيط استخدام الأراضي وتحديد موقع الأنشطة الخطرة وجوانب السلامة ذات الصلة*، وإلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه الكوارث.

٦٨ - وسعياً لزيادة مشاركة صناع القرار المحليين وإذكاء وعيهم بصكوك اللجنة الاقتصادية القائمة، عُقد في جنيف في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩ ''يوم المدن'' الذي شارك فيه ٥٠ رئيس بلدية من ٣٣ من الدول الأعضاء في اللجنة. وعرض خلاله رؤساء البلديات ونوابهم حلولاً عملية لتحسين نوعية حياة الناس وتعزيز كفاءة العمليات الحضرية والخدمات والقدرة التنافسية. وسلطوا الضوء أيضاً على أهمية العمل مع السلطات المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٩ - وفي أعقاب ذلك، نُظم أثناء الدورة الثامنة والستين للجنة الاقتصادية، المعقودة في يومي ٩ و ١٠ نيسان/أبريل، اجتماعُ مائدة مستديرة بشأن الحلول الإقليمية والوطنية للمدن المستدامة والذكية، عُرضت خلاله صكوك اللجنة الاقتصادية والنهج الوطنية، وتضمن أربعة أجزاء هي: قياس الأداء؛ واقتصاد التدوير، وسياسات الابتكار؛ والسلامة على الطرق والنقل المستدام؛ والحد من البصمة البيئية.

٧٠ - وستقوم اللجنة الاقتصادية، استلهاماً منها لنتائج هذه المناسبات ومتابعةً منها للتوجيهات السياساتية التي وضعتها الدول الأعضاء فيها، بمواصلة تعزيز تكامل السياسات الشاملة لعدة قطاعات وبتعزيز التعاون مع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لجعل المدن أكثر ذكاءً واستدامةً، ولتحسين نوعية الحياة فيها للمقيمين من جميع الأعمار.

خامسا – تسخير الشراكات من أجل التنمية المستدامة

٧١ – تعمل اللجنة الاقتصادية مع عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف توحيد الجهود وضمان المنافع المتبادلة وتفادي التداخل والازدواجية. وتشمل أشكال التعاون، وهي متنوعة للغاية، وضع برامج عمل مشتركة وتقديم الدعم لصكوك معيارية معينة، كما تشمل أشكالا من التعاون أضيق نطاقاً بشأن أنشطة محددة أو بشأن نشر النواتج.

٧٢ – والشراكة التي عُقدت مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن المسائل الحرجية هي أقدم هذه الشراكات، حيث أقيمت في السنوات الأولى من إنشاء اللجنة الاقتصادية. وهي أيضاً أمتنها وأدقها تنظيماً، وقد أفضت إلى إقامة هيئات حكومية دولية مشتركة، ووضْع برنامج عمل مشترك يغطي عدداً كبيراً من الأنشطة والمنتجات المعرفية، وعقْد دورات مشتركة للهيئات الحكومية الدولية التابعة للمنظمتين.

٧٣ – وفي مجال البيئة، تعمل اللجنة الاقتصادية بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية. ويوفر برنامج البلدان الأوروبية، الذي تتولى قيادتَه شعبة البيئة وشعبة النقل المستدام التابعتين للجنة الاقتصادية والمكتب الإقليمي لأوروبا لمنظمة الصحة العالمية، إطاراً سياساتياً فريداً يشجع الحكومات الوطنية والسلطات البلدية على مراعاة الآثار الصحية والبيئية المترتبة على سياسات النقل وعلى تخطيط قطاع النقل.

٧٤ – وقد تركزت الأعمال التي نُفذت مؤخراً في إطار البرنامج على متابعة نتائج الاجتماع الرفيع المستوى الرابع المعني بالنقل والبيئة والصحة، الذي عُقد في باريس في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وعلى التحضير للاجتماع الخامس الرفيع المستوى، المقرر عقده في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وسيتناول الاجتماع المقبل مسائل من قبيل إزالة الكربون، وإسهام التنقل المستدام في الاقتصاد من حيث إيجاد فرص العمل، وكيفية جعل التخطيط الحضري وتخطيط قطاع النقل يعملان في تآزر. ومن المتوقع أن يجري خلاله إقرار خطة جامعة لعموم أوروبا بشأن تشجيع ركوب الدراجات.

٧٥ – والبروتوكول المتعلق بالماء والصحة الملحق باتفاقية عام ١٩٩٢ المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، الذي تشترك في تقديم الخدمات له كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإقليمي لأوروبا لمنظمة الصحة العالمية، قد أدى الدور المنوط به باعتباره أداة قوية موحدة للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والصحة في المنطقة الأوروبية. وما فتئت معظم الأطراف في البروتوكول والعديد من الدول الأخرى تعكف على وضع أهدافها الوطنية المتعلقة بالمياه والصحة أو على تنقيحها وتنفيذها لمواءمتها مع خطة عام ٢٠٣٠.

٧٦ – وقد أدى التعاون الطويل الأمد مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى توفير الدعم لتنفيذ العمل المعياري البيئي الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية في مجالات متنوعة. وأثمرت الشراكة القائمة بين المنظمتين عن إنشاء شبكة تتألف من ٦٠ مركزاً من مراكز آرهوس التي تعمل في ١٤ بلداً وتدعم اتفاقية آرهوس والبروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها. وفي عام ٢٠١٨، تعاونت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل مساندة التغييرات القانونية في أوزبكستان وكازاخستان، بغية النهوض بتنفيذ اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عابر للحدود الوطنية وبروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي. ومن المتوقع أن يتواصل هذا العمل، بما في ذلك مواصلة الترويج للتقييم البيئي الاستراتيجي في البلدان الأخرى في وسط آسيا الوسطى الأخرى.

٧٧ - وتغطي الشراكة بين اللجنة الاقتصادية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المسائل البيئية مجالات متعددة. واللجنة الاقتصادية عضو في مكتب فرقة العمل المعنية بالاقتصاد الأخضر وببرنامج العمل البيئي، التي تدعم بلدان القوقاز ووسط آسيا وأوروبا الشرقية في جهودها الرامية إلى التوفيق بين أهدافها الاقتصادية والبيئية.

٧٨ - وتُثري اللجنة الاقتصادية عملها المتعلق بالتعاون التنظيمي وتوحيد المعايير بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها منظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد تعاونت اللجنة مع مركز التجارة الدولية في عدة مبادرات، ولا سيما في مجال المعايير المراعية للاعتبارات الجنسانية ومعايير الاستدامة الطوعية. وروجت لتنفيذ المعايير المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

٧٩ - وتقوم اللجنة الاقتصادية بعملها المتعلق بتيسير التجارة بالتعاون الوثيق مع شركاء متعددين، ولا سيما اللجان الإقليمية الأخرى. فعلى سبيل المثال، تُجرى بصورة منتظمة وبالاشتراك مع اللجان الأخرى دراسةٌ استقصائية عالمية بشأن تيسير التجارة. وتتعاون اللجنة الاقتصادية مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية الأخرى، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في العديد من مشاريع الخدمات الاستشارية التي تهدف إلى مساندة بلدان القوقاز ووسط آسيا وأوروبا الشرقية والبلقان الغربية في تقييم احتياجاتها في مجال تيسير التجارة وفي تنفيذ الإصلاحات اللازمة.

٨٠ - وفي العديد من مجالات عمل اللجنة، يكون القطاع الخاص هو المستفيد المباشر أو غير المباشر من توصياتها ومعاييرها. ولذلك فإن نوعية نواتج عمل اللجنة وقبولها يتوقفان إلى حد كبير على مدى التعاون مع القطاع الخاص. ومن الأمثلة على هذه الشراكات المجلس الاستشاري المعني بالشراكات بين القطاعين العام والخاص الذي يقدم المشورة التقنية دون مقابل إلى الحكومات بشأن مشاريعها المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وبشأن بيئة الأعمال التجارية؛ وأفرقة المشاريع المتعددة التخصصات والمتعددة الجهات صاحبة المصلحة التي تسعى إلى وضع أفضل الممارسات في مجال التجارة الزراعية؛ والتوصيات المتعلقة بتيسير التجارة في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إطار مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية.

سادسا - ملاحظات ختامية

٨١ - يتطلب إحراز تقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ اتخاذ إجراءات في مجالات سياساتية متعددة. وبالنظر إلى حجم التغييرات اللازمة، فإنه من الأهمية بمكان أن ينصب التركيز على كيفية تسريع وتيرة التحول وعلى كيفية إحداث أقصى تأثير ممكن.

٨٢ - ويمكن أن تقدم النواتج المعيارية وأطر السياسة العامة المختلفة التابعة للجنة مساهمةً هامة في دعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال السياسات وفي توجيه قرارات الجهات الفاعلة الاقتصادية بما يتوافق مع احتياجات التنمية المستدامة. وهذا العمل المعياري ذو أهمية لجميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية، حيث يوفر قناة رئيسية للتعاون مع البلدان المرتفعة الدخل بشأن قضايا التنمية المستدامة.

٨٣ - ويتعين اتباع منظور شـــامل لعدة قطاعات ومراع تماماً للروابط القائمة بين الأهداف المختلفة، لكي يكون بالإمكان تحديد العوامل المعجِّلة والمضـــاعِفة التي تزيد من فعالية الإجراءات. ويشـــكل نهج الترابط الذي اعتمدته الأمانة العامة مبادرةً تطلعية تعكس الطابع المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠، وســـوف يسمح بترجمة هذا المنظور إلى نواتج محددة.

٨٤ - وتمثل أهداف التنمية المستدامة فرصةً للجنة الاقتصادية لتكييف خدماتها في مجال التعاون التقني مع إقبال الدول الأعضاء على خدمات المشورة المتكاملة والشاملة لعدة قطاعات. وسيسمح نهج الترابط للجنة الاقتصـــادية بتقديم خدمات تعاون تقني إلى دولها الأعضـــاء تكون أحســـن تكاملا وقادرة على مســـاعدتها في التعامل مع تعقيدات أهداف التنمية المســـتدامة وأوجه ترابطها. وقد يؤدي هذا النهج إلى مصادر تمويل أكثر استقراراً من شأنها أن تيسّر تخطيط وتنفيذ رؤية متماسكة للتعاون التقني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل المعياري الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية.

٨٥ - وســـيتوقف إحراز التقدم نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على تعبئة الجهات المتعددة صـــاحبة المصـلحة. وتسـتفيد اللجنة الاقتصـادية بشـكل كبير من الجهود الناجحة التي تبذلها من أجل التعاون مع شـركاء متعددين في مجال عملها. وبصـفة خاصـة، تعتمد قاعدة المعارف التابعة للجنة اعتماداً كبيراً على قدرتها على الاسـتعانة بشـبكة واسـعة جداً من الخبراء المنتمين إلى مجالات متعددة. وسـتواصـل اللجنة الاقتصـادية تواصـلها مع مختلف الشـركاء من أجل توفير أسـاس متين لعملها وتيسـير نشـر نواتجها وتشـجيع العمل الجماعي لدعم خطة عام ٢٠٣٠.